

الطرائق القديمة للزراعة في الشرق الأدنى

ANDRE FINET

ترجمة: د. مصطفى حداد

إذا قصرنا حديثنا على العصور التاريخية ، فإن معالجة موضوع الزراعة في بلاد ما بين النهرين تعني الاطاحة بموضوع يتناول ، في الواقع ، الفعاليات البشرية جميعاً ، وذلك منذ أكثر من خمسة آلاف عام في منطقة حالفها العظ ؛ فلم يكن من المستحيل أن تولد حراثة الأرض في ظروف حسنة جداً ، وعلى نطاق لا مثيل له ، بفضل خصال أولئك الذين نذروا أنفسهم لها من جهة ، وبفضل تضافر الشروط اللازمة لذلك من جهة أخرى .

□ الموقع الجغرافي :

واسمحوا لي أن أبدأ بمسح الموقع الجغرافي، وأن أفرق بين المناطق الصالحة للزراعة الكثيفة التي تنامت فيها الزراعات الواسعة ، وتلك التي ربما ساعدت فيها الزراعات المبعثرة - في سنة ممتازة - على مدّ البدو الرحّل بالغذاء . وسأتفحص باختصار الجزء الذي تقدمه الأرض لأولئك الذين يستثمرونها أي أولئك الذين يزرعونها ويجنون حاصلاتها الطبيعية التي تشمل المحاصيل التي تزرع بدراية وعن قصد ، والمحاصيل التي تجنى من حين إلى آخر دون أي جهد . وقبل أن أشرح كيف يتم الحصاد ومتى ، وبالقدر المستطاع كيف كان يحفظ الغذاء ومتى ؟ ولأي قصد ؟ ولمن ؟ سأحدث عن المالكين والمستأجرين وكذلك عن المشاركة في المحصول ، وسأبين تأثيرات فلاح الأرض في العلاقات الاجتماعية . وسأدرس الربيع الأول من الألف الثاني قبل الميلاد ، وهي حقبة يتوافر لدينا عنها قدر من الوثائق المتنوعة .

يتناول تحليلي ، من الناحية الجغرافية ، حوضي دجلة والفرات اللذين يقعان اليوم في العراق وسورية وجنوبي تركيا . وينبع النهران من الجبال الأرمينية . ولقد كان سكان السهول يخشون دائماً قاطني الجبال ، لأن أهل الجبال لا يزرعون سوى رقاع قليلة ،

متناثرة ولا يكفون عن النظر الى السهول الغنية ؛ وكانوا ، مع البدو الرحّل ساكني الصحراء ، مصدر تهديد دائم للأغنياء المقيمين في الوادي . ولما كانت أعمالهم الزراعية مجتزاة ، وجب اقصاء ربوعهم القلقة من بحثنا .

□ نهر دجلة :

في منطقة دجلة الوسطى التي تقع على بعد ٨٠ - ١٠٠ كم الى الأعلى من بغداد ، وفي الزاوية التي تؤلفها الجبال العالية في الشمال والشرق ، تتدفق الأنهار من السلاسل الجبلية . والأمطار ليست نادرة ، والربوع ممرعة . وقد نشأت هنا حضارة سكان الكهوف في البداية لتظهر فيما بعد القرى الأولى ، لأن الأمطار المعزوة الى الجبال المجاورة تؤمن مناخاً ملائماً للمراحل الباكراة للزراعة . وعلى محاذة بغداد يصبح الفصل بين جفاف الجنوب والاختضار النسبي للشمال لافتاً للنظر . أما الى الجنوب من بغداد فان المنطقة ، الآن ، قاحلة عملياً باستثناء المستنقعات في منطقة القرنة والبصرة والناصرية ؛ وفي هذه الرقعة يسمح الماء ، وهو أكثر وفرة من اليابسة ، وفي النطاقات التي تنجو من التملح ، باستثمار اقتصادي للأرض لا نصادفه في أي مكان آخر . وتجري الوسطى ، التي تبدأ من قرية ٥٠ كم تحت الموصل وتمتد حتى أبواب بغداد ، في منطقة سهبية . وفي الشمال فقط تمتد الأحواض العليا على جانبي الزاب في أراض خصبة ؛ إلا أن غناها يعود لقربها من الجبال وكثرة تساقط الأمطار . وهنا ولدت زراعة بلاد ما بين النهرين . والقطاع الفني الآخر هو قطاع دبال في الشمال الشرقي من بغداد ، حيث ترويه سلسلة من الروافد الصغيرة القادمة من جبال زاغروس ؛ وتغترق هذه الأراضي جميعاً شبكة من الأقنية صنعتها يد الانسان . وهكذا أمكن ، فيما يتعلق بحوض دجلة ، للزراعة أن تنتشر انتشاراً عفويّاً في الشمال والشمال الشرقي فقط . ومن هنا جاء شراء الآشوريين الذين جعلت منهم نشأتهم الأولى فلاحين ، ومكنتهم من التوسع الاقتصادي والتجاري والحربي . أما في الجنوب - حيث القحولة صارخة في أيامنا - كما في منطقة دبال ، فان النهضة الزراعية تعود الى عدم تهاون السكان في شق الأقنية ، وإقامة السدود ، وحفر شبكة كاملة من المصارف والخنادق . ومنذ تلك العصور التاريخية أدى الري المستمر للتربة ذاتها ، دون صرف في الأعماق ، الى تراكم الملح والى نقص الأرض الصالحة للزراعة نقصاً منتظماً . وبوسعنا اليوم ، مشاهدة خط متباعد من أشجار النخيل يتلامح في أرض مائلة للبياض تقريباً من ضفاف النهر . وفي المنطقة الجنوبية تمر الأجزاء السفلية من مجرى نهر دجلة والفرات عبر منطقة من السبخات لا تزال فيها رقاع من الأرض تزرع تحت ظلال أشجار النخيل حيث تم الحفاظ على الأرض بعزلها بحواجز يتجول الناس حولها بقوارب صغيرة . وفيما عدا زراعة النخيل لا توجد زراعة أخرى الا للخضروات .

□ نهر الفرات :

أما نهر الفرات الذي ينبع أيضاً من الجبال الأرمينية ، فانه يتجه نحو الغرب أولاً ثم يصنع عروة كبيرة يتدفق بعدها هابطاً نحو الجنوب الشرقي ويقترب أكثر فأكثر من دجلة ، ثم يتابع مسيره ليلتقي به عند القرنة ليكوناً نامعاً شط العرب الذي يصب في الخليج العربي .

ولا يكاد نهر الفرات يتجاوز منبعه في الجبال المجاورة لبرسيك الا قليلا حتى يقطع منطقة جرداء . ويتسع سرير النهر ويضيق في تعرجاته باتساع الوادي وضيقه ؛ ومع أنه يختنق غالباً بين جرفين فانه يروي سهولا ضيقة على ضفتيه قد تكون طويلة جداً . وهو يهيمن بدءاً من منطقة مسكنة الى أقصى العروة الكبيرة على وادي عرضه من ٣-٦ كم وطوله من ٢٠-٢٥ كم قبل أن يصل الى سد الطبقة . وله السعة ذاتها في أخفض أقسامه التي تصل حتى تل الحريري (ماري القديمة) .

وللفرات ، باستثناء وديان قليلة لا تزخر بالماء الا بعد وابل مفاجيء ، رافدان دائمان يقعان كلاهما على يساره ؛ أولهما البليخ الذي يصب في الفرات بالقرب من الرقة ؛ ونادراً ما يكون البليخ أكثر من جدول لا يجف دفته ، ويتغذى من ينابيع كثيرة تأتي مياهها مباشرة أو بصورة غير مباشرة من سفوح سلسلة جبال طوروس ؛ وثانيهما الخابور الذي يصب في الفرات بعد دير الزور ، وهو أكثر أهمية باتساعه وتدفقه . ويتيح اتساع واديه ، كالفرات ، القيام أحياناً ببعض الزراعات الواسعة . وفي الأعلى ، عند مدينة الحسكة الحالية ، يوجد رافد للخابور نفسه وعن يساره هو الجفجف القادم من الشمال الشرقي ، بينما ينحدر الخابور من الشمال الغربي ؛ وفي المثلث الذي يتشكل على هذه الصورة بين الخابور وجفجف اللذين يزخران بمياه ينابيع عديدة تنحدر من الجبال الشمالية ، كانت الأرض كثيرة الخصب على الدوام منذ أقدم العصور حتى أيامنا هذه .

□ الأنماط الزراعية :

وهكذا تفرض علينا الجغرافية التمييز بين أربعة أنماط زراعية .

١ - في النطاقات المتاخمة للجبال التي تزود بمياه الأنهار والأمطار بصورة طبيعية دون ادخال تعديلات عليها (أو بادخال تعديلات لا تستحق الذكر) ؛ وهي التي تؤلف المنطقة الشرقية من مملكة آشور القديمة (كركوك - السليمانية - أربيل) ومثلث الخابور الذي يمتد متسجماً في جنوبي تركيا وراء الحدود التي تفصل هذه البلاد عن سورية في أيامنا .

٢ - في النطاقات التي تحف بالأنهار والجداول الهامة ، وهي أراض سهلة الخدمة وتروى دون معاناة كبيرة سواء من المياه الجارية أو بوسائل الري البسيطة .

٣ - في السبخات حيث يكثر الماء الا أن الأرض نادرة ومستوحلة .

٤ - في المنطقة الممتدة بين دجلة والفرات جنوبي بغداد ، حيث سهّل اختلاف المنسوب بين النهرين جريان الماء من أحدهما الى الآخر ، وأضاف الانسان الى هذا الانصباب شبه الطبيعي شبكة محكمة للغاية من قنوات الري التي جعلت غنى أرض سومر قائماً ما دامت العناية بها قائمة . وقد استلزمت صيانتها ، والمحافظة عليها جاهزة للعمل ، جهداً دووباً من أولئك الذين اعتمدوا في معيشتهم عليها . وكذلك كان الامر في منطقة ديبالى أيضاً ولكن على نطاق أضيق .

ومن الشمال الى الجنوب كانت متاعب الناس الذين عاشوا على الزراعة تزداد سوءاً دون أن يحصلوا بالضرورة على قدر من المحصول يتناسب مع الجهد الشاق الذي يبذلونه . وفي الشمال تفصل السهوب من الشرق الى الغرب وادي دجلة الأوسط عن وادي الخابور ، والخابور عن البليخ ، والبليخ عن عروة الفرات ، والفرات عن منطقة حلب التي تعد من مفاتيح ساحل البحر الأبيض المتوسط . وفي الجنوب وبعد عروة الفرات الكبيرة تبدأ البادية مباشرة من الجرف المشرف على الفرات . وهنا تعتمد قبائل البدو الرحل في حياتها وحياة قطعانها على مراعي قليلة من الحشائش الجافة وعلى القليل من النباتات الشوكية التي تكثر في السهوب وتقل في البادية وعلى عدد من الآبار النادرة .

□ التغيرات الجغرافية :

ولانتهاء هذا المسح الجغرافي يجب أن آيين باختصار الصورة التي اختلفت فيها الظروف الجغرافية الماضية عن الظروف الحالية .

الغابات أولاً : لقد حدث ، لا شك في ذلك ، استئصال شديد للغابات على المنحدرات الجنوبية للسفوح الأولى في جبال الهضبة الأرمينية . وقد سبب زوال الغابات تعري التربة بفعل الانجراف وتردي الأحوال المناخية لانخفاض هطل الأمطار ، واضطراباً حاداً في تدفق الأنهار . ومنذئذ تعرت الصخور على السفوح وحكم عليها بالعقم وتراكت التوضعات الرسوبية في قاعدة الجبال . وكان استئصال الغابات قد حصل بشكل رئيسي قبل عصر التاريخ . والخشب المقطوع المذكور في النصوص المسمارية جاء من الأمانوس لا من الشمال . أما آثار قطع الغابات الجائر فلا يكون محسوساً الا تدريجياً . ولعل التخلي النهائي عن موقع قديم كتل رماح (نحو ٨٠ كم غرب الموصل) في نهاية الألف الثاني ق.م يعزى الى زوال الغابات في جبل سنجار ونقصان الماء المتعاقب .

السهول ثانياً : ان دجلة والفرات يجريان في منطقة ما بين النهرين في سهول ذات حد أدنى من الانحدار وكثيراً ما يغيران من مسارهما . فالفرات الذي كان يروي مدينتي سبار ونيبور قد ابتعد عنهما غرباً . وكذلك تحول المجرى السفلي لنهر دجلة الى اتجاه الشرق . وليس مستبعداً أن جرف شط الحي قد كان مهذاً لدجلة الأدنى . وهذه التبدلات التي نراها في أيامنا مثلما كانت تحدث في الماضي هي التي غيرت التنظيم الزراعي محلياً على الأقل .

أما مسألة دلتا الفرات ودجلة فلما تحل . وكان يعتقد في الماضي أن الخليج كان يمتد أكثر على اليابسة ويعود تراجعها الى الترسبات الطميية التي يحملها النهران . ويعتقد اليوم أن شاطئ البحر لم يختلف كثيراً ، فالرسوبيات كانت تتوضع قبل وصولها الى البحر . ومن المؤكد في جميع الأحوال أن المجرى الرئيسي لكلا النهرين قد تبدل كثيراً من خلال السبخات والبحيرات الساحلية : ففي عهد الاسكندر الأكبر كان النهران يصبان منفصلين في الخليج . وربما كان تبدل مجرى النهرين والتغيرات الممكنة الحدوث في الساحل سبباً في تحويل الحياة الحضرية تحويلاً عميقاً الا أن نتائجها بالنسبة للزراعة لم تكن ذات مفعول كبير .

التملح ثالثاً : ولكن كيف كان الأمر بالنسبة لنوعية التربة ونعني التملح ؟ في الجنوب حيث يتميز المناخ بصيف شديد الجفاف ، يخلف النهر رسوبيات مشبعة بالماء تتغلى عن مائها بفعل التبخر ويبقى الملح الذي يتركز على السطح مسبباً عقم الأرض . ولا يؤدي الري المنتظم إلا الى تسريع العملية . وتدهور التربة هذا معروف على مر الزمن منذ أكثر وثائقنا قديماً . وهذه إحدى البليات التي تنزلها الآلهة لتهلك البشر كما جاء في أسطورة الرجل الحكيم أترأحاسيس الأكادية : « لقد أصبحت الحقول المسود بيضاً واختنق السهل الواسع بالملح » . والتملح في أيامنا واضح على امتداد المجاري المتوسطة لدجلة والفرات .

وهكذا ، علينا أن ندخل بالحسيان أنه منذ ٣ - ٥ آلاف سنة مضت كانت الغابات والأدغال في الشمال أكثر والرطوبة أعلى مما هي عليه في الوقت الحاضر . وكانت التربة تمر بعملية تردٍ إلا أنها أقل تضرراً مما عليه في أيامنا . ويجب أن نضيف أن القنوات التي شقت في أرض سومر واعتُني بها بدقة ، شهدت أراضي جانبي النهر ترتفع تدريجياً من خلال الفعل المشترك لعمليات تجريف المجاري والترسبات الناتجة عن الطمي . وكان من الواجب تدعيم التفرعات العليا أكثر فأكثر ، وترميم المزيد من الروافع بصورة دائمة . وعند بلوغ الحد كان الحقل يهجر وقد ازداد هذا العامل سوءاً بفعل الغزوات المدمرة في القرن الثالث عشر الميلادي التي أنقصت بنسب كبيرة مساحة الأرض الصالحة للزراعة في جنوبي ما نسميه بالعراق اليوم .

□ الانشاءات الزراعية :

وفي كل عام ، عندما يحل الدفء الذي يذيب الثلوج ، وفي الموسم الماطر ، يفيض نهر دجلة والفرات . ويبدأ دجلة بالفيضان في بداية شهر آذار/مارس ، أما الفرات فيبعد ذلك بأسبوعين ، ويرتفع منسوب المياه حتى حزيران/يونيو الى نقطة تبلغ عشرة أضعاف مستوى الماء الجاري فيهما قبل ذلك . وهكذا تتحكم تغيرات الأنهار بالحياة في أرض ما بين النهرين ، كما في مصر . إلا أن هناك اختلافاً جوهرياً بين فيضان النيل وفيضان دجلة والفرات . ففيضان النيل يتوقف في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ، ولا تستلزم الزراعات الشتوية رياً إضافياً . أما فيضان دجلة والفرات فينتهي مع بداية الصيف ؛ وبدون الماء يجف النبات ويموت ، وتفسد زراعة أي نوع من الحبوب مستحيلة . فيجب تخفيض منسوب الفيضانات ، وخن المياه في الصهاريج وقنوات التحويل ، كما يجب أن تُشاد السدود والعواجز لكسر عنف المياه تحسباً من المطر الوابل أو العواصف ، وأن تدعم مجاري المياه الطبيعية وأن تبني ضفاف متينة ويعتنى بها . وإذا كان الجفاف ، في الواقع ، العدو الرئيسي للزراعات فإنه ليس الوحيد . وكما قيل في شريعة حمورابي : إن التبت يزول بسبب نقص المياه ولكنه قد يكتسح بفعل فيضان أو عاصفة . ويقترن هذا الصراع ضد المفعول المدمر للمياه الهادرة بالحاجة الملحة الى الاحتفاظ بما يمكن حفظه منها وبناء صهاريج مزودة ببوابات يمكنها أن توزع الماء عبر قنوات مكشوفة أو من خلال أنفاق يجري فيها الري الأراضي الزراعية بواسطة شبكة محكمة من الأقنية التي يمكن فتحها وإغلاقها حسب الرغبة . إنه نظام يتلاءم مع الأراضي المنخفضة ، أما في الأماكن الأخرى فيلجأ الى الجر اليدوي أو الشادوفي .

وتقتضي هذه الانشاءات جميعاً عملاً جماعياً، ومراقبة لصيقة ، وتوزيعاً عادلاً . انها تشترب في العلاقات الاجتماعية وتنطبع عليها .

تلك حال السهول . وان من الواجب اضافة الزراعة غير المنتظمة للوديان بواسطة سدود صغيرة متتابعة يمكن أن تعطي محصولين صغيرين أو ثلاثة في عقد من السنين . وإذا ما احتوت سفوح الجبال على أراض صالحة للحرثة فإن الحقول تنظم على شكل مدرجات تروى بماء المطر الذي يحتفظ به أحياناً في صهاريج يجري الماء منها في هذه الحالة من مدرج الى آخر . ويمكن للإنسان أن يحفر كذلك في الوديان حفراً تحت الأرض تتغذى سراديبها بالمياه المتحدرة من الجبال .

□ أنواع الأراضي :

ونقلنا عن السكان المقيمين فان أراضي السهول الغرينية **Usallum** أو **Ugarun** هي من أفضل أنواع الأرض ، وتكون حول مجاري المياه الطبيعية أو الصناعية ، ويخشى عليها من الفيضانات أكثر من الجفاف ، وتقع بالقرب من المناطق المعمورة . وهناك نوع آخر يدعى الأراضي البور **Aburrû** وقد تكون أيضاً بجوار مجاري المياه ؛ وتستعمل على الأغلب مراعي تستسيفها قطعان الأبقار التي تمرع فيها . وهناك حقول أخرى ذات أراضٍ **دلوية** **Daluwâtum** يؤمن ريها بالروافع كالشادوف . ولا يزال هناك أراضٍ أخرى غنية وتتمتع بالخصوبة ذاتها انما تروى من الآبار المحفورة وتسمى بالأراضي البثرية **Birtum** . ويذكر دائماً في عقود البيع اذا كانت القطعة مزودة بالآبار أم لا .

□ ملكية الأراضي :

ويتطلع الناس جميعاً الى أفضل الأراضي ؛ وتعتبرنا شريعة حمورابي أن أراضي السهول الغرينية كانت توزع بين العدد من المستأجرين ، وتنظم فيها مهامهم المشتركة والتزاماتهم تجاه المالك بدقة .

ويوحى ذلك بوجود رأسمالية الأرض التي كان التجار أو المكارون **Tamakarû** ، وهم الباعة القدماء الذين أصبحوا دائنين «مصرفيين» ، يستثمرون فيها أرباحهم الكبيرة .

وفي الماضي السحيق ، ولنقل في فجر التاريخ ، كانت ملكية الأرض على الأغلب محصورة بالآلهة ممثلة بالمعابد . ومع توسع السلطة الملكية تبدلت حيازة العديد من الحقول أو على الأقل الشخص المسؤول عنها ، ألا وهو المؤاكر . وربما بدأت الملكية الخاصة مع الأراضي البائرة ذات المواقع الجيدة التي كانت تمنح مكافأة على الخدمات . وعندما تغدو النصوص أكثر وضوحاً وتوافراً (أي من الألف الثاني ق.م وما بعده) نرى أن الأرض الصالحة للزراعة ، رغم أنها لا تزال نظرياً ملكاً للآلهة وتدار من قبل الملك ممثلها ، تتوزع كما يلي :

١ - أرض المعبد وأرض القصر ، ويمكن أن تؤخذاً معاً طالما أن الملك هو الذي يديرهما ، أما عن طريق إدارة كهنوتية تدعى أن لها حقاً بها ، أو عن طريق إدارة مدنية ، أي بواسطة

حكام الاقاليم المسؤولين عن الأراضي التي تعود للنتاج . والملك نفسه مسؤول عن تطوير الارض واستثمارها سواء اكانت ارضا للمعبد ام ملكا للنتاج .

١ - يتصرف الملك بالاراضي جميعا الا ان افضلها وهي التي تزرع لا يحتفظ بها ، فملك مزارعوه الذين يدفعون الاجر من محصولهم عينا . وتذهب هذه الاسهامات الى المستودع الملكي .

٢ - وهناك مستاجرون آخرون من الملك لا يدفعون عينا بل يفعلون ذلك لقاء الخدمة الطوعية للملك او الالهة او الدولة ، ويطمعون بالمقابل . ولكن منحة الارض هذه ، التي سم تكن في الاصل الا انتفاعا ، تنزع لان تصبح ارضا بصورة طبيعية .

ولم تنتقص الزراعة المنظمة من حق التلقط واللملمة : فالانسان يمضي الى قطع القصب وجمع النباتات الطبية ، وظل الغسل يشتر ، ويذهب الناس للصيد واقتناص الطيور ونصب الشراك للحيوانات البرية أو صيدها بالقوس والسهم . والقصب ينمو بصورة طبيعية ، وكذلك الحراج الا أنها كانت محظورة : ويشير نص من ايام حمورابي الى ارسالية مؤلفة من ٢٤١٥٠ حزمة من الحطب . وكان هناك موظفون في الدولة تنطوي مهمتهم على مراقبة الأحراج لمنع اللصوص من الاحتطاب لان الأحراج كانت موضعا للاغراء في بلاد ليست غنية بالخشب غنى كفا . وتفرض شريعة حمورابي عقوبة شديدة على أي شخص يقوم بقطع الحطب من بستان شخص آخر .

□ النباتات الزراعية :

والآن ، ما النباتات التي كانت تزرع ؟

تعد زراعة الشعير الزراعة الأولى وقبل أي زراعة أخرى . فقد كان الشعير أكثر الحبوب استهلاكاً في بلاد ما بين النهرين وخاصة في مثلث الخابور . ومن هذا الموقع بالذات أرسل ملك ماري الذي استجر الى معارك متلاحقة للحفاظ على مملكته ، يطلب ما يعادل ثلاثين طناً من الشعير . وكان عليه أن يفعل ذلك ليسد عجز مخزونه . فالشعير طعام أساسي للناس ، ويضاف الى علف الحيوانات ، وتستوجب الآلهة . انه عملة عينية . وتحدد القيمة النقدية للشعير بأوامر ملكية رسمية تأخذ في حساباتها قرب موسم الحصاد أو بعده ، وما اذا كانت الحبوب متوافرة أو نادرة . وهكذا تتقلب أسعاره . وكانت أفضل الأراضي تخصص للزراعة ، فلا يلقي بالبذور فيها الا بعد حراثتها وتمشيطها وتهيتها وغمرها . وعلى المستاجرين الذين يستثمرون الحقول المتجاورة أن يعتنوا بسقاية قطعة أرضهم ، فاذا أضروا بأرض الآخرين أجبروا على دفع ايجارها . وتميز شريعة حمورابي واقعياً بين الشخص الذي لا يبالى والشخص المجد ، وتنزل العقوبة في الأول على الأخص .

وما أن يحصد المحصول حتى يخزن الحب الجاف اما في صومعة الأعلاف أو في مرتكى خاص بصاحب المحصول أو بغيره - وفي ظروف قانونية معينة فقط - في مخزن للايداع حيث يكون المساس بالحب محظوراً . ومستاجر الأرض التي حصد الشعير منها هو حصراً مالك

المحصول . ويبين هذا بوضوح أن الشعير كان عملة بطريقة ما ، ووضع كـ محصول حبي رئيسي يتمثل ، بالإضافة إلى ذلك ، في عدد من التدابير القانونية .

الا ان الشعير لم يكن المحصول الحبي الوحيد ، فقد كان هناك القمح أيضاً الذي تناقصت حقول زراعته مع ارتفاع ملوحة التربة . وكان هناك الدخن الذي يتحمل الجفاف شأنه شأن الشعير والنجيل . والخبز المصنوع من الشعير فقط حريف الطعم ، أسود اللون . والشعير من الحبوب المناسبة للعصائد تماماً مثل الدخن والذرة البيضاء (الرقيقة) والنجليات البرية .

أما الزيت فكان يستخرج من السمسم ، ويمثل ، مع الكتان ، زراعة صناعية حقيقية . وكان الأجر الشائع مقداراً مقنناً من الشعير مع مقدار مقنن من الزيت . أما زيت الزيتون والنبذ فكانا يجلبان من الشمال والغرب ، ولم يكونا يقدمان عادة إلا في بيوت الأشراف . وكانت البهارات تستعمل أحياناً لحفظ المواد القابلة للتلف كما كان من الممكن استعمالها أيضاً لخفض الحالة المتقدمة للعفونة أو للحموضة .

وكانت بعض النباتات تستعمل لصنع العطور والأصبغة ، كما كان الزبيب والبهار يستعمل في صنع الخبز أحياناً . ويجد المرء أيضاً أن ثماراً حبية وثماراً عنبية وبخاصة ثمار الفستق كانت شائعة الاستعمال . وكانت الفواكه كالتفاح والتين والكمثرى والخروب والتي تؤلف ثروات أهل الجنوب منتشرة في أنحاء البلاد كافة ، وتؤكل طازجة أو مجففة ، بل وكان يصنع منها النبيذ والمشروبات الروحية .

وكان الأغنياء يحبون الحدائق والجنائن . وقد أمر سنحاريب بحفر جور في صخور آشور لزراعة الأشجار . ويذكر أسارحادون Asarhaddon أنه قد زرع « جنينة رائعة تزينها ضروب النباتات كافة وأشجار الفاكهة على امتداد القصر » . واننا نتذكر جنائن بابل التي لا بد أنها قد أقيمت في قرابة الألف الثاني قبل الميلاد وزينت بابل نفسها ، وتوسعت فيها ، وانتصبت أمثالها في أماكن أخرى . وكانت باحة القصر تظلل عادة بالأشجار التي ألفوا إقامة الولايم تحتها . وللآلهة خمائلهم المقدسة التي كانت تزرع ويعتنى بها بمبادرة من الملك .

□ العناية بالتربة :

ولا نعرف شيئاً عن العناية بالتربة . وتشير عرضاً إحدى وثائق ماري (القرن الثامن عشر ق.م) إلى نثر الزبيل على الأرض . والوقد (حرق الأرض المعشبة) الذي يجلب البوتاس لم يكن مستعملاً إلا في بعض الحالات . وحقيقة أن قطعان الأغنام كانت ترعى ، بعد جني المحصول ، بحرية في الحقول تفسر لماذا كان يعتمد إلى الوقد بشكل رئيسي في الأرض البور أو بعد انتهاء الدورة الزراعية . فالدورات الثنائية أو الثلاثية كانت تطبق في أراضي ذات نوعية أدنى وبعيدة عن الامداد المنتظم بالماء . وعلى الرغم من أن غمر الأراضي الأغني كان يجلب معه الملوحة في النهاية إلا أنه كان يسمح بالزراعة الدائمة لمحصول الحبوب نفسه كالشعير ، كما يمكن استنتاج ذلك من شريعة حمورابي .

□ ادارة الزراعة :

وكما قلت من قبل كان المعبد المالك الوحيد للأرض ؛ وظل يملك معظم الأرض منذ بداية الألف الثالث قبل الميلاد حتى نهايتها ؛ وهذه كانت حالة النظام الاقتصادي في مملكة سومر . فكان معبد إلهة لاغاس Lagas يملك قرابة ٤٥٠٠ هكتار كان ربها يستثمر مباشرة من أجل الحاجات الداخلية للمقدسات ، في حين أن الباقي كان مخصصاً لتأمين المعيشة أو يؤجر لقاء عائد متواضع هو سبع المحصول . وتغيرت الحالة في عصر حمورابي البابلي أي في القرن الثامن عشر ق.م فلم يعد المعبد المهيمن الأول في الدولة . وفي الحقيقة ظل كل حرم مقدس يملك مساحات واسعة ولكن الملك هو الذي كان يديرها . وهذا يعني أن ممتلكات التاج قد ازداد عددها . وأصبحت معظم الأراضي تعود إلى الملك ، وتليه المقدسات وبعض الرأسماليين الذين تحولوا من التجارة إلى المصارف واستثمروا أرباحهم في ملكية الأرض وأخيراً بعض أفراد حاشية القصر الذين كانوا يمنحون قطعاً من الأرض مقابل خدماتهم للملك .

وقد ذكرت أن أراضي التاج قد تستثمر مباشرة ، أو تؤجر ، أو تسلم مؤقتاً لموظفي الدولة على أنها أجر جزئي عن خدماتهم . وفي مملكة ماري كان التاج يمتلك قطعاً من الأرض يستثمرها في أرجاء المملكة جميعاً . وكانت المملكة مقسمة إلى أقاليم يدير كل منها حاكم يسكن في قصر ، مضيفاً إلى واجبه المتعلق بإدارة الاقليم . واجب المالك الأساسي نيابة عن الملك . ولاداء هذا الواجب كان يستخدم العديد من المختصين . وهكذا كان يبدو أنه يشرف شخصياً على أولئك الذين كان التاج يمنحهم إعانات مالية لقاء أعمالهم ، ويستفيد منهم السكان جميعاً في الاقليم ، وهم المشرفون على أبنية الري والأحراج والمختصون في تدعيم الضفاف وبناء السدود وشق الطرق . وبالنسبة للأعمال الزراعية الصرفة كان الحاكم يراقب فقط اطاعة التوجيهات العامة للملك . وفيما عدا ذلك فانه يضع ثقته بأكشاريه Ikkarû وهم الفلاحون القيمين الذين يحلون المشكلات المتعلقة بالزراعة جميعاً بأنفسهم ضمن المساحات الواسعة التي منحت لهم . وللحاكم الحق في تسخير السكان جميعاً رجالاً ونساءً وأطفالاً في اقليمه إذا تطلب العمل أيدي كثيرة . وقد يكون ذلك في حالة استثنائية كالتدهور المفاجيء للشبكة المائية عقب سقوط الأمطار ، أو يكون في حالة عامة كجمع المحاصيل الزراعية . وفي مثل هذه الحالات يستدعي الحاكم السكان جميعاً ، ويعززهم بعمال موسمين متنقلين مأجورين وهم أحرار في القبول أو الرفض .

ورغم أن وثائق ماري تتحدث عن هذه السخرة التي يخضع لها السكان جميعاً دون تمييز في الجنس أو العمر إلا أنه يجب أن تخرج منهم الطبقة الأولى Awilû وهي طبقة الأحرار الذين ينخرطون جميعهم تقريباً ، بطريقة أو بأخرى ، في الخدمة الادارية . وتبقى السخرة مطبقة على الطبقة الثانية طبقة السكان Muskenû المقيمين المتمثلة في الجماهير ذات المنزلة الاجتماعية الأدنى من الأحرار ، فهم في الأساس طبقة فقيرة من الفلاحين من مرتبة دنيا ، معرضين للسخرة المتواصلة .

وأما المصريون مالكو الأراضي فهم يؤجرون حقول الحبوب وغيطان النخيل الخاصة بهم مقابل أجر يزيد كثيراً عما كان عليه قبل قرنين أو ثلاثة . وأصبح الأجر نصف أو ثلث محصول الحبوب أو الثلثين بالنسبة لبساتين الفاكهة وغيطان النخيل . والمزارع سواء أكان حراً أم من الساكنين المقيمين هو رجل فقير تحمله ظروفه على الخضوع الى مطالب المرابي والتي لا يمكن أن يرتاح منها موقتاً بتأجيل سداد ديونه الا بقرار رسمي رافقه التزام بإرادة الملك السنية أو اذا شملته العناية الالهية بالموت .

□ خاتمة :

يمكن قول ما هو أكثر بكثير عن الموضوع الذي لا ينضب ألا وهو طرائق الزراعة في بلاد ما بين النهرين . إذ أن النقوش المسمارية تجعل من الأنواع المزروعة ، وترتيب الحفائر والصوامع ، وصناعة المعدات ، حقيقة واقعة بالنسبة لنا . أما الآلهة وهيئة الكهنوت الخاصة بها ، والأساطير المنسوجة حولها ، وحروبها وانتصاراتها وهزائمها ، فإن الحضارة الزراعية التي عكستها ترتسم بصورة واضحة . ويسري ذلك على الأعمال الأدبية أياً كان نوعها أو موضوعها . والحياة الاقتصادية والاجتماعية والرأي في السلطة ، وطرق المعارضة ، وباختصار حضارة ما بين النهرين كلها شاهد على الزراعة التي أنجبتها ، وغذتها باستمرار .

★ ★ ★